عصرنة وتحديث نظام الموازنة العمومية في الجزائر

تُعتبر الموازنة العمومية أداة أساسية لإدارة الموارد المالية للدولة، وتعكس الأولويات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة. في السياق الجزائري، شهد نظام الموازنة تطوراً ملحوظاً خاصة خلال العقد الأخير، حيث تبنت الجزائر مشاريع إصلاحية طموحة تستهدف عصرنة المالية العمومية ومواكبة أفضل الممارسات الدولية. تأتي هذه الإصلاحات في سياق التحديات الاقتصادية المتنامية وضرورة تحسين كفاءة استخدام الموارد العامة والتعاطي مع الضغوط المالية الهيكلية.

أولا: دوافع عصرنة النظام الميزانياتي :

في الجزائر ترتبط بنقائص النظام التقليدي من جهة، وبالتحولات الاقتصادية والمالية والحوكميّة داخلياً وخارجياً من جهة أخرى، ما فرض الانتقال إلى ميزانية البرامج والأداء وفق القانون العضوي .

1: نقائص النظام التقليدي

- تركّز ميزانية البنود التقليدية على الوسائل (فصول وبنود) دون ربط حقيقي بالنّتائج، مما يؤدي إلى ضعف نجاعة الإنفاق وصعوبة تقييم مردودية البرامج العمومية.
- وجود اختلالات في كفاءة وفعالية استخدام الموارد العامة، مع صعوبة تتبع التكلفة الحقيقية للسياسات والبرامج بسبب غياب مقاربة الأداء والمؤشرات الكمية الواضحة .

2: متطلبات ترشيد الإنفاق العام

- تنامي حجم الإنفاق العمومي وتعدد البرامج والمشاريع فرض البحث عن أدوات حديثة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد وربط كل نفقة بهدف ونتيجة قابلة للقياس .
- إصلاح النظام الميزانياتي اعتُبر شرطاً أساسياً لتحقيق ترشيد حقيقي للإنفاق، وتقليص الهدر والتبذير، وتحسين توجيه الاعتمادات نحو الأولويات التنموية .

3: مواكبة التطورات والمعايير الدولية

- تطور المفاهيم الحديثة للموازنة (ميزانية البرامج والأداء، الإطار متوسط المدى، الحوكمة) وانتشارها عالمياً دفع الجزائر للحاق بالممارسات الدولية في إدارة المالية العامة.
- التزامات الجزائر في محيط اقتصادي ومالي دولي متحوّل، وتوسع دور المنظمات المالية العالمية، فرضا تحديث الإطار القانوني والمؤسساتي للميزانية ليصبح أكثر انسجاماً مع هذه المعايير.

4: متطلبات الإصلاح الدستوري والقانوني

- دستور 2016 ثم دستور 2020 فرضا ملاءمة قانون المالية مع أحكام دستورية جديدة، وهو ما لم يعد يستوعبه القانون القديم 84-17، فكان تبنّي القانون العضوي 18- 15استجابة لهذه الضرورة.
- هذا القانون جاء برؤية جديدة للمالية العامة تقوم على البرامج، الحكامة، والرقابة الفعالة على المال العام، ما جعله الإطار القانوني لعصرنة النظام الميزانياتي.

5: تحسين الشفافية والحوكمة والثقة

- الحاجة إلى تعزيز شفافية المعلومات المالية، وتمكين البرلمان وأجهزة الرقابة والرأي العام من متابعة كيفية استخدام المال العام، كانت من أهم دوافع الإصلاح.
- تجسيد مبادئ الحكامة (المساءلة، النزاهة، المشاركة) وحماية المال العام عبر آليات رقابة أقوى، اعتُبر أيضاً سبباً رئيسياً لدفع مشروع العصرنة .

6: دعم التنمية ومناخ الأعمال

- تحديث النظام الميزانياتي يهدف إلى توفير بيئة مالية مستقرة وواضحة، تسهّل التخطيط المالي متوسط المدى وتدعم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة .
- نظام ميزاني حديث وشفاف يساعد على تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمار، من خلال زيادة وضوح السياسات المالية وتقليل المخاطر المرتبطة بعدم اليقين في تسيير المال العام.

ثانيا: أهداف مشروع عصرنة النظام الميزانياتي في الجزائر:

يُعد مشروع عصرنة النظام الميزانياتي في الجزائر من أهم الإصلاحات التي تبنتها الدولة في السنوات الأخيرة، حيث يهدف إلى تحقيق كفاءة أكبر في إدارة المال العام وترشيد الإنفاق وتحسين الأداء الحكومي.

1 +**الانتقال من الميزانية التقليدية إلى ميزانية البرامج والأداء:**

- **التركيز على النتائج:** بدلًا من التركيز على الوسائل، يتم التركيز على تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة من خلال البرامج والمشاريع الحكومية.
- **ربط الموارد بالأهداف:** يتم تخصيص الموارد المالية للبرامج والمشاريع التي تحقق أهدافًا محددة وقابلة للقياس.
- **تحسين المساءلة:** يتم مساءلة المسؤولين عن تحقيق النتائج المرجوة من البرامج والمشاريع التي يشرفون عليها.

2 -**تعزيز الشفافية والإفصاح:**

- **نشر المعلومات:** توفير معلومات كافية وواضحة عن الميزانية للجمهور، بما في ذلك أهدافها ومكوناتها وكيفية إنفاق الأموال العامة.
- **إشراك المواطنين:** إشراك المواطنين في عملية صنع القرار المتعلقة بالميزانية من خلال آليات مختلفة مثل الاستشارات العامة.

3 -**ترشيد الإنفاق العام:**

- **مكافحة التبذير:** تحديد أوجه التبذير في الإنفاق العام والعمل على تقليلها.
- **تحسين كفاءة الإنفاق:** تخصيص الموارد المالية للبرامج والمشاريع الأكثر فعالية وكفاءة.

4 -**تطوير القدرات المؤسسية:**

- **تحديث الأنظمة:** تحديث الأنظمة والإجراءات المتبعة في إعداد وتنفيذ الميزانية.
- **تدريب الموظفين:** تدريب الموظفين على أحدث أساليب الإدارة المالية والميزانياتية.

يُعد مشروع تحديث وعصرنة النظام الميزانياتي في الجزائر مشروعًا طموحًا يهدف إلى تحقيق إصلاحات جذرية في الإدارة المالية العامة. وعلى الرغم من وجود بعض التحديات، ومن المتوقع أن يحقق نتائج إيجابية في المدى المتوسط والطويل.

ثالثا: تحديات عصرنة النظام الميزانياتي في الجزائر

تحديث النظام الموازناتي في الجزائر يواجه حزمة مترابطة من التحديات المؤسسية والتقنية والبشرية، تجعل الانتقال من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء مساراً بطيئاً ومعقداً. جزء كبير من الصعوبة يرجع أيضاً لطبيعة الاقتصاد الريعي المعتمد على المحروقات، وضعف الثقافة التسييرية المبنية على النتائج داخل الإدارات العمومية .

1. تحديات مرتبطة بالإطار القانوني والمؤسسي

- رغم صدور القانون العضوي 18- 15المتعلق بقوانين المالية، ما زال تنزيله العملي يتطلب مراجعة واسعة للنصوص التنظيمية والإجراءات الداخلية في الوزارات والجماعات المحلية.
- استمرار تداخل الصلاحيات وضعف التنسيق بين الفاعلين (المالية، المحاسبة العمومية، الرقابة، القطاعات الوزارية) يعرقل تطبيق منطق "مسؤولية مقابل نتائج" الذي تقوم عليه موازنة البرامج.

2. تحديات تقنية ومعلوماتية

- الأنظمة المعلوماتية الحالية غير مهيأة بالكامل لتدبير موازنة متعددة السنوات قائمة على البرامج، مع نقص التكامل بين أنظمة إعداد الميزانية، المحاسبة، والرقابة.

- الدراسات تنبّه إلى أن نجاح التحديث يرتبط بوجود نظام معلومات مندمج يوفر بيانات آنية وموثوقة عن الاعتمادات والتنفيذ والمؤشرات، .مثل نظام (SIGB)لضمان تدفق المعلومات المالية في الوقت الحقيقي، وهو ما يمثل تحدياً تقنياً كبيراً

3. تحديات القدرات البشرية والثقافة التسييرية

- الانتقال من "منطق صرف الاعتمادات" إلى "منطق الأداء والنتائج" يتطلب تغييراً عميقاً في عقلية المسيرين والمحاسبين والرقابة، مع حاجة كبيرة للتكوين في التخطيط الاستراتيجي، إعداد البرامج، وصياغة مؤشرات الأداء.
- توجد مقاومة داخلية للتغيير في بعض الإدارات بسبب الخوف من زيادة المساءلة وربط الموارد بالنتائج، ما يبطئ وتيرة الإصلاح الموازناتي.

4. تحديات اقتصادية ومالية

- اعتماد الميزانية على إيرادات المحروقات يجعل التخطيط متوسط الأمد صعباً بسبب تقلبات أسعار النفط والغاز، ما يضعف استقرار الأطر الموازناتية متعددة السنوات .
- الضغط على التوازنات المالية (عجز الميزانية، الحاجة للاستدامة المالية) يفرض تعميم منطق تقييم نجاعة الإنفاق، في حين أن أدوات تقييم الكلفة-النتيجة لا تزال محدودة في الممارسة.

5. تحديات الحوكمة والشفافية والرقابة

- الإصلاح يستلزم تعزيز دور الرقابة البرلمانية والهيئات العليا للرقابة المالية في تتبع الأداء وليس فقط شرعية النفقة، وهو مجال يشهد تطوراً تدريجياً لكن بقدرات محدودة.
- رغم التقدم في رقمنة بعض جوانب المالية العمومية، ما تزال الشفافية الموازناتية الكاملة (نشر معلومات مفهومة عن البرامج، الأهداف، النتائج) في طور التحسين، مما يحد من مشاركة المواطنين والخبراء في تقييم السياسات.

<u>خاتمة</u> : يشكل القانون العضوي 18-15 نقطة تحول مفصلية في تاريخ المالية العامة بالجزائر، حيث ينقل الدولة من منطق "توزيع الريع" إلى منطق "الكفاءة الاقتصادية". ورغم أن النصوص التشريعية قد اكتملت، فإن نجاح هذا المسار يظل مرهوناً بمدى انخراط العنصر البشري وتسريع وتيرة الرقمنة. إن نجاح عصرنة الميزانية ليس غاية في حد ذاته، بل هو أداة أساسية لضمان استدامة التنمية وتحسين الحوكمة الرشيدة في الجزائر للسنوات القادمة.